مستقبل النظام الإيراني بعد الاتفاق مع الولايات المتحدة

بقلم:
د. جاسم بونوفل

قبل الحرب الأمريكية - الإسرائيلية على إيران، كان النظام الإيراني على وشك الانهيار والسقوط نتيجة اندلاع أكبر موجة احتجاجات شهدتها إيران منذ «ثورة عام 1979»؛ إذ شهدت طهران وعدد من المدن الإيرانية في أواخر ديسمبر 2025 حركة احتجاجات واسعة، واستمرت هذه الاحتجاجات بوتيرة متصاعدة حتى مطلع عام 2026، بسبب عدة عوامل في مقدمتها الانهيار التاريخي في قيمة العملة الإيرانية، وتفشي الفقر، وسوء الأوضاع المعيشية، الأمر الذي أدى إلى مواجهة مباشرة بين السلطات والمحتجين.

ونتيجة للقمع والعنف الشديدين اللذين مارستهما السلطات الإيرانية ضد المحتجين، ساد في الشارع الإيراني غضب شعبي طال معظم المحافظات الإيرانية، ولكن رغم العنف والبطش الذي مارسته السلطات الإيرانية ضد المحتجين فإن شعلة الاحتجاجات ظلت متقدة، وبزخم مستمر، وهذا ما جعل النظام في موقف حرج، وكاد يفقد السيطرة على تلك الاحتجاجات، وكان قاب قوسين أو أدنى من الانهيار، ولولا قيام الولايات الأمريكية وإسرائيل بشن حربهما على إيران لربما تغير المشهد الإيراني؛ فجاءت هذه الحرب لتنقذ النظام من نهايته المحتومة.

إن المراقب لمشهد الاحتجاجات الأخيرة قبل الحرب، سيلاحظ عدة ملاحظات، أولها أنها شملت فئات وشرائح مختلفة من الشعب الإيراني يتقدمهم تجار البازار وطلبة الجامعات إضافة إلى مشاركة واسعة من النساء الإيرانيات، ثانيهما أنها شملت أكثر من 200 مدينة، ثالثها أنها تزامنت مع مساعي واشنطن وطهران لعقد مفاوضات سلام نووية قبل التصعيد العسكري الأمريكي. رابعها - وهذه أهم ميزة في نظري - لأنها رفعت شعار «رحيل النظام» وهذا تطور كبير ونوعي في خطاب الاحتجاجات، وفي اعتقادي أن هذا الشعار هو القشة التي قصمت ظهر النظام. وبسببه كانت ردود فعل الملالي والحرس الثوري بالغة الشدة، وقد تجسدت في الإفراط في استخدام أقصى درجات العنف ضد المحتجين.

من خلال الملاحظات السابقة، نستنتج أن الشعب الإيراني يئس من النظام، ووصل إلى مرحلة «الضيق الشديد تجاه نظام الملالي»، وهذا هو الطبيعي لتراكم تدني مستوى المعيشة، والقمع واستئثار الملالي والحرس الثوري بخيرات البلاد، ووصل إلى قناعة تامة بأن تغيير النظام هو المطلوب، لأنه فاقد للشرعية.

من هنا نقول: إن توقيت اندلاع الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران لم يكن مناسباً، إذ جاءت في وقت كانت الاحتجاجات في ذروتها، وأن إرهاصات تداعي النظام وانهياره بدأت تظهر في الأفق الإيراني لكن القرار الأمريكي بالموافقة على شن الحرب أنقذ النظام الإيراني؛ حيث وجد النظام في هذه الحرب ضالته، وفرصته الأخيرة في البقاء على قيد الحياة.

وراح كعادته يعبء الشعب، ويدعو إلى توحيد صفوفه لمواجهة «الشيطان الأكبر» وحليفه «الشيطان الأصغر» وبذلك انطفأت جذوة الانتفاضة، وتحول الشعار من «رحيل النظام» إلى مواجهة العدوان الخارجي. وبهذه النتيجة تنفس النظام الصعداء بعد أن كان على شفا حفرة من السقوط.

هنا يتبادر إلى أذهاننا سؤال مهم وجوهري هو: لماذا اختار الرئيس ترامب هذا الوقت بالذات لبدء الحرب؟ مع أنه يعلم أن الانتفاضة كانت في أوج وهجها، وأن استمرارها قد يأتي بنتائج مثمرة، وكان بإمكان الولايات المتحدة دعم الاحتجاجات حتى تحقق أهدافها، لكنه لم يدعمها إلا بالأقوال، ولم يقرن أقواله بالأفعال، ولم تتجاوز خطوات ترامب إطار التصريحات والتحذيرات، حيث اقتصر تعامله مع الانتفاضات والاحتجاجات على إبداء «الدعم المعنوي والتهديد، وتركها وحيدة في مواجهة جلاوزة النظام، وأدوات بطشه.

إن المدقق في المشهد الإيراني في الفترة التي سبقت الحرب سيخرج باستنتاج ربما يكون مفاجئا، هو أن الولايات المتحدة لا تريد إسقاط النظام الإيراني على الرغم من إعلانها على لسان ترامب في بداية الحرب أنه كان أحد الأهداف الرئيسية لها، فلو قامت الإدارة الامريكية بدعم تلك الاحتجاجات لربما تغير المشهد وسقط النظام على يد قوى الشعب، وهذا أفضل بالنسبة للولايات المتحدة، لأن التغيير سيكون داخلياً، لكن سيظل فهم ما وراء القرار الأمريكي بشن الحرب يحتاج ايضاحات.

وفي محاولة لتفسير هذه الحالة، نلجأ للتاريخ ليقدم لنا إجابة شافية، وليشرح لنا الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران، وأن هذه الاستراتيجية ثابتة ولم تتغير بالرغم من تغير الزمن والظروف.

خذ مثلاً كيف تعاملت الحكومة الأمريكية مع إيران في عهد الشاه في خمسينيات القرن الماضي. وكيف أنها تدخلت في اسقاط حكومة مصدق في عام 1953، وقامت بإرجاع الشاه إلى الحكم بعد هروبه إلى إيطاليا مع أن ما قام به الزعيم الوطني محمد مصدق بقرار (تأميم شركات النفط) الذي كان ينسجم مع رغبات الشعب، وكيف تعاملت مع الثورة الإيرانية بقيادة الخميني عام 1979، ومع من جاء من بعده.

يذهب بعض المحللين إلى القول: إن الأمريكيين ينطلقون في تعاملهم مع إيران من استراتيجية «الدولة الوظيفية»، وظلوا متمسكين بهذه الاستراتيجية طوال السنوات الماضية وإلى الآن، وهذا ما نلمسه بوضوح في الدور الذي قامت به إيران إبان فترة الاحتلال الأمريكي لأفغانستان والعراق وهو الأمر الذي يؤكد «استراتيجية الدور الوظيفي لها»؛ ونتيجة لذلك أبقى الرئيس ترامب على هذا الدور لإيران من خلال مذكرة التفاهم الأخيرة التي وقعها في 18يونيو 2026، ولم يخرج عن هذه الاستراتيجية، وتراجع عن هدفه المعلن من وراء الحرب وهو «إسقاط النظام» وهذا يعني أنه حافظ على بقاء النظام الملالي وتثبيت أركانه.

وهذه السياسة ليست الأولى في تاريخ الولايات المتحدة إذ أن كل تدخلاتها العسكرية في العالم هو أن تجعل كل دول العالم في خدمتها؛ فتدخلها في إيران في عام 1953، وقيامها بمشاركة بريطانيا بالانقلاب على حكومة مصدق في العملية التي عرفت بـ«عملية أجاكس» التي انتهت بعزل محمد مصدق، ووضعه تحت الإقامة الجبرية حتى وفاته 1967 ومن ثم عودة الشاه محمد بهلوي إلى الحكم تصب في هذا الاتجاه.

إن ترامب قبل بنتيجة غير حاسمة في هذه الحرب مقابل «الدور الوظيفي» لإيران في المستقبل في ظل النظام الحالي، بل ذهب في هذا الاتجاه إلى أبعد من ذلك من خلال أحد نصوص الاتفاق الذي يقضي بإنشاء صندوق بقيمة 300 مليار دولار مع شركاء إقليميين هدفه إعادة إعمار إيران وتنميتها اقتصادياً فضلاً عن الإفراج عن الأموال المجمدة، ورفع «جميع أنواع العقوبات» المفروضة على إيران فور توقيع الاتفاق النهائي.

الخلاصة، إن هذه الأمور ستجعل النظام في إيران يبعث من جديد وفي ثوب أنيق، بعد أن تعهدت له الولايات المتحدة بتقديم حزمة من الحوافز الاقتصادية بقصد تشجيعه على توقيع الاتفاق النهائي، وبذلك تكون الولايات المتحدة ممثلة في ادارة ترامب قدمت هدية (مكافأة كبيرة) لا تعادلها أي مكافأة أخرى وهي بقاء نظام الملالي على قيد الحياة، وهو الذي أوشك على السقوط لولا قرارات الرئيس ترامب شخصياً من خلال حصاد هذه الحرب، وإنقاذ النظام، وحقنه بملايين الدولارات التي ستنهال عليه، وستساعده على استرجاع العافية.

المرأة البحرينية والفن.. ورسالة الوطن الحضارية

بقلم:
نبيلة رجب

هناك لحظات تعجز فيها الكلمة عن نقل ما تشعر به الروح، فتمتد اليد نحو الريشة أو القلم أو الإبرة، لتقول ما يصعب التعبير عنه بصوت. هكذا وجدت المرأة البحرينية في الفن مساحتها الخاصة، ليس هروبا من الواقع، إنما نافذة صادقة عليه.

في كل لوحة ترسمها، وفي كل قطعة تطرّزها، وفي كل لحن تعزفه، تحمل المرأة البحرينية رسالة أعمق من الجمال البصري؛ تحمل هوية أمة بأكملها، وتاريخاً عريقاً، وقيما تربّت عليها أجيال متعاقبة من نساء هذه الجزيرة الصغيرة بأرضها والكبيرة بعطائها.

للفن في حياتها جذور ضاربة في القدم، لا بداية طارئة. فمنذ حضارة دلمون، عرفت هذه الأرض حرفاً يدوية أنيقة كالفخار والنسيج، والتطريز بالخيوط الفضية والزري الذهبية التي زانت الثوب البحريني التقليدي، صنعتها يد المرأة بصبر وذائقة. وهذه الحرف القديمة لم تكن نهاية المطاف، إنما كانت الأساس الذي قامت عليه الفنون اللاحقة.

مع ظهور الحركة الفنية الحديثة في البحرين في منتصف القرن الماضي، وجدت المرأة طريقها إلى اللوحة والمعرض، بأساليب متعددة تعكس اتساع أفقها؛ فمنهن من تبدع في التجريد، ومنهن من تستلهم من الخط العربي، ومنهن من تمزج بين دقة التخصص العلمي وحرية الريشة. هذا التنوع نفسه هو ما يميّزها: فهي تتسع لقوالب كثيرة، تماماً كما يتسع وطنها لصور متعددة من الهوية الواحدة. وكل فنانة من هؤلاء، عُرف اسمها أم لم يُعرف بعد، شريكة كاملة في هذه الرسالة، فالعطاء الفني لا تُقاس قيمته بالشهرة، إنما بصدق الأثر الذي يتركه.

الفن لغة لا تحتاج ترجمة، فهو من أصدق الوسائل لتعريف العالم بنا. تقف اللوحة البحرينية في معرض دولي فتحمل خطوطاً وألواناً، وتحمل أيضاً بصمة شعب يقدّر التسامح ويعتزّ بجذوره ويحترم تنوّعه.

تتحول الريشة بهذا إلى سفيرة صامتة، تقول للآخر ما قد لا تبلغه ورقة رسمية أو خطاب دبلوماسي: إن هذا البلد الصغير في الخريطة كبير بقيمه وثقافته وإنسانيته. المرأة البحرينية، بمشاركتها الفاعلة في هذا المشهد، تُعبّر عن ذاتها، وتحمل في الوقت نفسه طيفاً من هوية وطنها إلى العالم، فيصبح فنّها امتداداً لدبلوماسية ناعمة لا يقل أثرها عن أي جهد رسمي. وما كان لهذا المشهد أن يزدهر لولا دعم راسخ، تمثل في رعاية المجلس الأعلى للمرأة لمعارض حملت اسم البحرين إلى عواصم عالمية مثل العاصمة الفرنسية باريس، فأصبحت الفنانة شريكة في رسالة الدولة لا موهبة فردية منعزلة.

ولأن الصدق هو جوهر الفن قبل كل شيء، تذكرتُ وقفتي الطويلة أمام لوحات فان جوخ في أمستردام. لم تكن تلك اللوحات ألواناً موزّعة بمهارة فحسب، كانت سوداوية رجل صادقته الفرشاة عندما خذله الناس، فحملت كل ضربة منها وجعاً لم يقله بكلمة. هناك فهمتُ أن الفن الحقيقي لا يُزيّف صاحبه، وهذا بالضبط ما تفعله المرأة البحرينية في كل عمل تُنجزه: تظهر فيه كما هي، بقيمها وبيئتها وصدقها.

فالعمل الفني الذي تنتجه المرأة البحرينية، أياً كانت مدرسته أو أسلوبه، ينبع من بيئة تربّت على الكرم والاحتشام والتقدير للأسرة والمجتمع، فتنعكس هذه القيم في اختيار الموضوع وفي طريقة المعالجة، دون أن تقصد الفنانة ذلك بالضرورة. وهذا ما يميّز الفن الصادق عن غيره: أنه يحمل نبض صاحبته ونبض بيئتها معاً، فيكون شاهداً على إنسانة وعلى أمة في الوقت نفسه.

تتشابه المدن اليوم. تتكرر الصور عبر الشاشات حتى تكاد الهويات أن تذوب في قالب واحد. لذلك تصبح حاجتنا إلى فنّ يحمل توقيعاً محلياً أكثر إلحاحاً من أي وقت سابق. الفنانة البحرينية التي تختار موضوعها وتقنيتها وألوانها لا تنافس فناً عالمياً بمعايير مستوردة. إنها تضيف صوتاً أصيلاً إلى الحوار الإنساني الواسع، نابعاً من تجربتها الخاصة كامرأة خليجية تعيش بين الحداثة والأصالة.

هذا التوازن نفسه هو ما يجعل لفنها قيمة مضاعفة، فهو لا يرضي ذائقة الآخر تقليداً له، ولا ينغلق على الماضي خوفاً من الانفتاح، إنما يصنع لغة جديدة تخصّها وتخصّ وطنها معاً.

المرأة البحرينية، عندما تمسك ريشتها أو إبرتها أو آلتها الموسيقية، لا تصنع جمالاً عابراً تُعلّقه الجدران أو تُلتقط له الصور. إنها تكتب فصلاً جديداً من سيرة وطن يؤمن بأن الإبداع حق إنساني، وأن القيم تُروى بالصورة كما تُروى بالكلمة. وما دامت هذه اليد المبدعة تواصل عملها، فإن البحرين ستظل تتحدث للعالم بلغة إبداعية حضارية لا تخطئها عين: لغة الفن الصادق، الذي يحمل في كل خط منه وطناً كاملاً.

rajabnabeela@gmail.com

لماذا تغيب الصين عن قمّة مجموعة السبع الصناعية؟

بقلم:
سامر خير أحمد ○

يبدو أنّ ما لم تقله قمّة مجموعة الدول الصناعية السبع الكُبرى، في مدينة إيفيان الفرنسية قبل أيّام، عن الصين أهمّ بكثير ممّا قالته. ففي بيانها الختامي، تجنّبت تسمية الصين حين تحدّث عن «الاختلالات العالمية» و«الدول صاحبة الفوائض الخارجية الكبيرة والمستمرّة»، ما يدلّ على أنّ قادة السبع الكبار الذين اعتادوا أن يصدروا الأحكام صراحةً على من يخرج عن قواعد النظام الاقتصادي الذي يقودونه، باتوا اليوم يتحدّثون عن خصمهم الصيني بأسلوب التورية، إمّا حذراً منه، وإما خوفاً من ردّة فعله، أو إدراكاً منهم أنّ مواجهته العلنية لم تعد ممكنة كما كانت.

بل إنّ رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين حين تحدّثت صراحة عن مواجهة ما أسمته «صدمة الصين الجديدة»، خلال غداء عمل القادة في القمّة، محذّرة من أنّ الفائض الصناعي الصيني صار يغرق الأسواق الأوروبية ويهدّد الصناعات المحلّية، فإنّها وإن أرادت التعامل مع الأمر كأنّه مبادرة لاستعادة قوّة الاتحاد الأوروبي الاقتصادية وحضوره السياسي، فإنّ لجوئها إلى لغة الشكوى من الإغراق والاختلال يظلّ اعترافاً ضمنياً بأنّ المواجهة المباشرة لم تعد خياراً، وأنّ السلاح الأخير الذي يملكه الأوروبيون هو إعلان أنفسهم ضحيّة.

قبل القمّة بأيّام، دعا الرئيس الفرنسي ماكرون إلى «قمّة التقارب العالمي من أجل النمو»، يجتمع فيها ممثلو مجموعة السبع مع الصين والهند والبرازيل وكوريا الجنوبية وكينيا، في محاولة لإقناع الكبار الجدد بالمشاركة في مناقشة الاختلالات الاقتصادية العالمية قبل أن تجلس الدول السبع وحدها لتُصدر بيانها.

وهذه الدعوة تكشف أنّ ماكرون كان يدرك، أكثر من غيره من قادة المجموعة، أنّ «السبع» وحدها لم تعد قادرةً على معالجة الاقتصاد العالمي، وأنّ أيّ قرار جدّي يحتاج إلى الاعتراف بأنّ «الجنوب العالمي»، وفق التسمية الصينية الدارجة، بات شريكاً لا متلقّياً، لكنّه في الوقت نفسه أراد أن يفعل هذا في اجتماع منفصل ومُسبق، حتى لا تظهر القمّة الأصلية كأنّها فقدت دورها التاريخي بوصفها قمّة الكبار الأصليين.

أمّا الصين التي لم تكن حاضرةً في قمّة إيفيان، فقد ردّت على البيان بأنه مليء بالغطرسة والتحيّز والأكاذيب، في عبارة بدت كأنّها مصمَّمة لتُسمَع في عواصم ذلك الجنوب العالمي أكثر منها في عواصم الدول السبع، وسعت الدبلوماسية الصينية، كما جرت العادة، إلى أن تستثمر الحدث بتحويله فرصةً هجومية، إذ لم تكتفِ في ردّها بالاعتراض على المصطلحات، مثل الاختلالات والفائض والإغراق، التي استعملتها مجموعة السبع في إطار إشارتها إلى الصين، بل ردّت بمصطلحاتها البديلة مثل التنمية المشتركة، والربح المشترك، فضلاً عن التركيز على الحوكمة العالمية الشاملة، وتلك معركة على المفاهيم لا تقلّ أهمّيةً عن معركة الأرقام. وفي قلبها، جاء إعلان وزير الخارجية الصيني وانج يي أنّ بلاده تسرّع تأسيس «منظّمة عالمية للتعاون في الذكاء الاصطناعي»، وترحّب بانضمام كلّ الأطراف إليها، كي يقدم الصين قائدةً لنظام عالمي شامل ومنفتح، يكون بديلاً عن نظام مغلق ومحتكر.

ان هذا الإعلان يكشف مضمون التخطيط الصيني تجاه مستقبل الذكاء الاصطناعي إدراكاً من بكين أنّه سيكون الميدان الفاصل في العقد المقبل، ويفسّر لماذا اختارت أن تتحرّك مبكّراً لتأسيس منظّمة عالمية تنتزع فيها زمام الحوكمة العالمية للذكاء الاصطناعي من واشنطن وبروكسل، بحيث تصبح هي صاحبة المعايير لا متلقّيتها، في إعادة إنتاج استراتيجيتها العامّة في كلّ المجالات: التحرّك الدبلوماسي أولاً، ثمّ صياغة المعايير وإلزام الآخرين بها.

اللافت في القمّة أنّه بينما كانت أوروبا قلقةً من «صدمة الصين الجديدة» تلك، نظراً إلى تراجع تنافسية صناعتها أمام الفائض الصناعي الصيني، كان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يخاطب نظراءه بنبرته الفوقية المعتادة، قائلاً لهم «أنا الزعيم»، ما يعكس خلافاً داخل المجموعة يندرج في إطاره تباين بين قراءة أوروبية ترى الصين تهديداً اقتصادياً يجب التصدّي له بصورة جماعية، وقراءة أمريكية ترى في الصين خصماً تجاريّاً يمكن التفاوض معه ثنائياً للحصول على مكاسب مباشرة لواشنطن، كما حدث في زيارة ترامب لبكين خلال الشهر الفائت.

لقد حدث ذلك بينما تجد مجموعة السبع نفسها في موقع المحتاج إلى التعامل مع الصين لا المتفرّغ لمقارعتها، إذ في الوقت الذي خصّصت القمّة بياناً مستقلاً للحرب الروسية على أوكرانيا، أكّدت فيه استمرار دعمها لكييف ومضيّها في زيادة الضغط على موسكو، تدرك تماماً أنّ بكين هي شريان موسكو الاقتصادي الأكبر، والمستورد الرئيسي لصادرات الطاقة الروسية بأسعار تفضيلية منذ اشتعال الحرب، وأنّ أيّ مواجهة جدّيّة بين الغرب والصين تعني عمليّاً تعزيز الجبهة الموحّدة بين بكين وروسيا، وفتح ميدان مواجهة جديدة على ذلك «الغرب» لا يستطيع تحمّل تكاليفه، خصوصاً أنّ إدارة ترامب تتعامل مع أوروبا من منطلق أنّ عليها هي تحمّل عبء الدفاع عن أوكرانيا، من دون الاعتماد على المظلّة الأمريكية كما اعتادت من قبل.

وهكذا، فإنّ الصين، في حسابات السبع، ليست مجرّد خصم اقتصادي ينبغي تطويقه، بل هي أيضاً ورقة يتعيّن إبقاء جسر التواصل معها مفتوحاً لتجنّب انهيار التوازن الدولي المتداعي أصلاً، وهذا ما يفسّر على الأرجح لجوء البيان الختامي إلى لغة التورية بدل لغة التسمية الصريحة في شأن الصين.

حين تأسّست مجموعة السبع عام 1975، كانت اقتصاداتها تمثّل أكثر من 70% من الناتج العالمي، أمّا اليوم، فهي تمثّل أقلّ من 30%، بحسب معايير القوّة الشرائية، بينما تقترب الصين وحدها من الثلث، ما يعني أنّ أعضاء المجموعة التاريخيين باتوا يجلسون حول الطاولة لمناقشة كيفية حماية أنفسهم من القوّة التي تجاوزت أحجامهم، بدل أن يجلسوا، كما جرت العادة سابقاً، لرسم سياسات يُلزَم العالم بها، كما لو أنّ مجموعة السبع تتحوّل تدريجيّاً من مجلس إدارة للنظام الاقتصادي العالمي إلى جبهة دفاع تحمي حصصها السوقية في مواجهة قوّة صاعدة لا تستطيع منافستها ولا عزلها.

○كاتب من الأردن

التغير المناخي وموجات الحر الشديد في أوروبا

بقلم:
هاني عوكل ○

واجهت أوروبا منذ السنوات الماضية موجات حر شديد في ذروة الصيف، وأدت إلى وفاة ما يزيد على 200 ألف شخص في القارة العجوز، واليوم، تعاني هذه القارة من موجة حر غير مسبوقة، ما دفع وكالات الأرصاد الجوية إلى إصدار التحذير الأحمر.

اللوم دائماً يقع على الاحتباس المناخي الذي بات يُعطّل الكثير من الدول ويعبث بأوضاعها الاقتصادية والصحية والبيئية، وهو لوم صحيح في ظل تواضع الجهود الدولية للحد من هذه الظاهرة الخطيرة التي تؤثر بمجملها على الكون والسلوك البشري.

ما يحدث الآن في بعض الدول الأوروبية من موجة حر لاهبة وحرارة عالية تصل إلى 40 درجة مئوية، يعود إلى تداخل عدة عوامل مناخية وجوية، أبرزها ظهور فقاعة حرارية أو قبة ساخنة ناتجة عن احتجاز كتلة ضخمة من الهواء الساخن في القارة الأوروبية.

هذه القبة الحرارية المتمركزة فوق القارة الأوروبية، منعت تبادل الكتل الهوائية وأسهمت في تثبيت الأجواء الحارة، فضلاً عن تغيرات طرأت على التيار النفاث وتدفق رياح جنوبية حملت هواءً حاراً وجافاً من الصحراء الكبرى إلى جنوب وغرب أوروبا.

هذه الموجات تحدث باستمرار لأسباب طبيعية ومنطقية، لكن العامل الخطر هنا يتمثل في ظاهرة الاحتباس الحراري التي تدفع العالم إلى اختبار موجات جديدة من الحر مردها انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي.

ثاني أكسيد الكربون هو المسؤول الأول عن الاحترار العالمي، إلى جانب وجود غازات دفيئة أخرى تسهم في تسريع الاحتباس الحراري واحتجاز الحرارة في الأرض، وبالتالي حدوث تغيرات في بيئة الأرض والتأثير المتدرج على توازنها البيئي.

التأثير الجغرافي أيضاً يلعب دوراً في احترار أوروبا، والسبب أنها تقع بين المحيط المتجمد الشمالي فوق في الشمال، وفي الجنوب الأسفل يفصل بينها وبين إفريقيا البحر الأبيض المتوسط، والمنطقتان متأثرتان بشدة من الاحتباس الحراري.

المنطقة القطبية الشمالية تشهد في هذه الأوقات أسرع معدلات احترار في العالم، وهناك كتل جليدية بحرية تذوب يوماً بعد يوم، في حين تقع أغلب القارة الإفريقية بالقرب من خط الاستواء، ما يعرضها إلى أشعة شمس قوية طوال العام تقريباً.

كذلك يمكن القول، إن وجود الصحراء الكبرى في وسط وشمال افريقيا وهي موطن طبيعي لأعلى درجات الحرارة، وقلة الغطاء النباتي، وضعف الجهود الإفريقية لمواجهة الاحترار العالمي، جميعها عوامل تؤثر في بيئة هذه القارة، ما يؤدي إلى تبدلات في حالة الطقس وسحب هوائية ساخنة مسافرة.

إضافةً إلى أن المناخ الأوروبي عموماً بارد، وبالتالي تتركز كل الجهود الأوروبية في العمل على تقليل البرد القارس في الشتاء وتمكين البنية التحتية من التعامل مع صعوبة الطقس في هذا الفصل البارد، ولم تكن هناك خطط لتهيئة البلدان لأزمات حرارية طارئة.

كل العوامل المناخية والبشرية أعلاه تؤثر في بيئة ومناخ القارة الأوروبية، والسؤال هنا: هل ستسمح أوروبا باستمرار سياسات الاستهتار والعبث بشأن ظاهرة الاحتباس الحراري وتدفق موجات الحر تباعاً، أم تسعى لإنقاذ العالم بتخفيف وطأة الاحترار العالمي وبالتالي تخفيف الحرارة المقبلة إليها عاما بعد عام؟

في الحقيقة، هناك جهود أوروبية حثيثة لتخفيف الأثر البيئي الناتج عن ظاهرة الاحتباس الحراري، وكثير من الدول الأوروبية غيّرت من سياساتها وقوانينها ووضعت أهدافاً لخفض الانبعاثات بنسبة 55% مع حلول عام 2030، وصولاً إلى الحياد المناخي العام 2050.

وبدأنا نشهد توسعاً في الطاقة المتجددة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، والاستثمار في الطاقة النظيفة وتخصيص موارد مالية ضخمة للتحول النظيف، غير أن كل هذه الجهود لا تؤثر كثيراً على ظاهرة الاحتباس الحراري.

السبب أن القارة الأوروبية تمثل من 6 إلى 7% من مجموع الانبعاثات العالمية، في حين أن الصين وحدها تمثل حوالي 30% من الانبعاثات العالمية، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 14%، ثم الهند 7 إلى 8%، وروسيا من 4 إلى 5%.

هذا يعني أن العالم إذا لم يجتمع على قلب رجل واحد للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري، فإنه لن يحقق هدف حصر الاحترار عند 1.5 درجة مئوية، وهذا يعني كارثة كبيرة تحل على البشرية وقد يكون لها بصمة في تدهور حضارتها.

قليلة هي الدول التي تعتمد سياسات لتقليل البصمتين البيئية والكربونية، وأوروبا تسير في هذه الاتجاه، لكن وحدها لا يمكنها فرملة تفاقم الاحتباس الحراري، حتى لو قررت الإنكفاء على نفسها والتعامل مع هذه الظاهرة أوروبياً فقط.

المطلوب إعادة إحياء وتفعيل الجهود الدولية للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري، والضغط على الدول الكبرى وتحديداً الصين والولايات المتحدة، لبذل الجهد الأكبر في خفض انبعاثات الكربون وتكثيف العمل الجماعي لتقليل الأثر البيئي الناتج عن الاحترار العالمي.

عدا ذلك، ستشهد أوروبا مزيدا من التطرف المناخي الذي يهدد أمنها ومستقبلها، وستضعها السنوات المقبلة أمام أجواء ساخنة جداً، فإما أن تستعجل في اتخاذ الإجراءات للحد من أثر الحر «المسافر» إليها، وإما تتعامل معه - أي الحر - بنظام المعالجات المؤقتة.

○ كاتب من فلسطين.